ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 17 العدد: 03(2023) ص180-198

الاستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980-2021) -دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج (ardl) -

Investment in the agricultural sector to promote economic growth outside the hydrocarbon sector in Algeria during the period (2021-1980) -An econometric and analytic study using the ardl model-

ط.د. غربي رشيد*
مخبر: MQEMADD
جامعة الجلفة
rachid.gherbi@univ-djelfa.dz

د. بوعبدلي ياسين
مخبر: MQEMADD
جامعة الجلفة
y.bouabdelli@univ-djelfa.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/07/17
تاريخ القبول:
2023/10/18

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الاستثمار الزراعي:
- ✓ النمو الاقتصادي:
- ✓ نموذج (ARDL):

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، باعتباره خيارا استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1980-2021)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL) للكشف عن وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرة المفسرة له. وقد خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توزانية طويليه الأجل تتجه من المتغيرة المفسرة باتجاه المتغيرة التابع اضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للإخطاء التسلسلي مع ثبات المقدرات عبر الزمن مما يفسر استقرار معادلة النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

Article info

Received
17/07/2023
Accepted
18/10/2023

Keywords:
- ✓ *agricultural investment*
- ✓ *economic growth*
- ✓ *ARDL model*

Abstract :

This study aims to highlight the importance of investment in the agricultural sector and its role in promoting economic growth outside the hydrocarbon sector in Algeria, as a strategic choice to achieve sustainable economic development during the period (1980-2021), by using the Autoregressive Distributed Deceleration Lag (ARDL) model to reveal the existence of a relationship between economic growth and the variable that explains it. The econometric study concluded that there is a long-term equilibrium relationship that goes from the explanatory variable towards the dependent variable, in addition to the absence of the problem of autocorrelation of serial errors as well as the stability of estimates over time, which explains the stability of the economic growth equation during the study period

*المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عانت بشكل كبير من تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وهو ما يدعو الى ضرورة تبني سياسية قائمة على تعزيز هيكلها الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وبالتالي ينظر إلى عملية النمو الاقتصادي على نطاق واسع، بأنه احد مسارات الخروج من لعنة المورد الواحد لدول النامية على غرار الجزائر التي تعتمد بشكل كبير في اقتصادها على عائدات قطاع المحروقات اذا اصبح من الضروري التحول من بلد ذو مصدر وحيد للدخل الى بلد ذو مصادر متعددة للدخل، وخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة، وبالتالي أصبح تعزيز النمو خارج قطاع المحروقات أمر أكثر من الضروري لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

اذ يعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية الواجب تفعيلها لتعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، لما يملكه من امكانيات كبيرة تسمح له بالمساهمة في الاقتصاد الجزائر عن طريقة زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتوفير العملة الصعبة، تحسين ميزان المدفوعات وكذا خلق فرص عمل جديدة.

لذا فالجزائر كغيرها من البلدان التي سعت إلى تطوير قطاعها الفلاحي الذي لم يكن يرقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بقطاعات أخرى، واستغلاله لتعزيز ومساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطبيق مجموعة من السياسات والاصلاحات التي مست القطاع كونه أحد اهم القطاعات لتحقيق التنمية المستدامة.

مما سبق يمكن طرح الاشكالية الاتية:

2.1. اشكالية الدراسة :

ما مدى فعالية الاستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات؟

3.1. التساؤلات الفرعية:

من خلال التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي متطلبات النمو الاقتصادي؟
- ما هو واقع الاستثمار في القطاع الزراعي في الجزائر؟
- هل هناك علاقة اقتصادية قياسية طويليه وقصيرة الأجل بين الاستثمار الزراعي والنمو الاقتصادي؟

4.1. فرضيات الدراسة:

- يتطلب تعزيز النمو الاقتصادي إتباع استراتيجية سليمة لتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة والراكدة خارج قطاع المحروقات
- يشهد الاستثمار في القطاع الزراعي تطورا ايجابيا في الجزائر خلال السنوات الاخيرة
- تتمتع منهجية (ARDL) بجودة عالية في تحديد محددات النمو الاقتصادي في الجزائر

5.1. أهمية الدراسة :

يعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي أداة استراتيجية وفعالة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ويلعب دورا هاما في دفع عجلة النمو الاقتصادي خاصا وأن الجزائر تملك مؤهلات فلاحية تؤهلها لأن تكون بلدا فلاحي يحتل مراكز متقدمة في مجال الفلاحي، اذ أصبح من الضروري تعزيز النمو الاقتصادي لدفع القطاعات الاقتصادية المنتجة كالقطاع الزراعي.

6.1. أهداف الدراسة:

- ابراز أهمية النمو الاقتصادي خارج قطاع خارج قطاع المحروقات
- توضيح أهم الامكانيات التي تزخر بها الجزائر في مجال الاستثمار الزراعي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- قياس مدى قدرة الاستثمار الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

7.1. منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لاعتباره من أنسب المناهج البحثية للدلالة على الظاهرة المدروسة ووصفها من خلال ابراز العلاقة بين متغيرات الدراسة في تحليل دور الاستثمار في القطاع الزراعي في تعزيز النمو خارج قطاع المحروقات، كما دعمنا البحث بالمنهج الكمي باستخدام النموذج القياسي (ARDL) بهدف تقدير العلاقة بين الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2021).

8.1. منهجية الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة يتم تقسيم لدراسة إلا ثلاثة أقسام:

المحور الاول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (الاستثمار الزراعي، النمو الاقتصادي)

المحور الثاني: موقع الاستثمار في القطاع الزراعي ضمن مؤشرات الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لمدى مساهمة الاستثمار في قطاع الزراعي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

9.1. الدراسات السابقة:

- **دراسة بوجطو حكيم، محمد أمين مصطفاوي (القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول) 2022**، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع و أفاق القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال عرض لمختلف امكانياتها وتحليل مردودها الزراعي بالموازاة مع الإصلاحات التي يشهدها هذا القطاع الاستراتيجي، حيث اعتمد على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة وتحليل مختلف البيانات المتاحة عن القطاع الفلاحي في الجزائر، وقد توصلا إلى أن الجزائر تملك الامكانيات الزراعية ما يؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية بالإضافة إلى جعلها مركزا هانا لتصدير المواد الغذائية نحو جميع دول العالم، إلا أن الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الزراعي بالجزائر لاتزال محدودة غير كافية مما يتطلب تكثيفها قصد معالجة مختلف العراقيل التي تقف دون تطورها إلى مستوى احتياجات وامال المزارعين من جهة الموطنين من جهة أخرى .
- **دراسة بن جدو سامي، بن عامر مصطفى، التقدير القياسي لأثر الاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998 - 2018) باستخدام نماذج ARDL لاختبار الحدود** ،حيث هدفت هذه الورقة البحثية الى قياس أثر الاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990 إلى 2018 والوقوف على أهم الإمكانيات التي تتوفر عليها في الجزائر في مجال الاستثمار الفلاحي ودوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي حيث اعتمد ا على المنهج لوصف متغيرات الدراسة وتحليليه ، كما تم اعتماد المنهج الكمي من خلال تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL والكشف عن وجود علاقة بين الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي.

2. الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (الاستثمار الزراعي، النمو الاقتصادي):

1.2 الإطار المفاهيمي للاستثمار الزراعي:

يعتبر الاستثمار الزراعي المحرك الأساسي لعملية التنمية الفلاحية والريفية، وعليه سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار، وخصائصه وأهميته ومتطلبات الاستثمار الزراعي.

1.1.2.مفهوم الاستثمار الزراعي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يعرف الاستثمار الزراعي على أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الطاقات الإنتاجية الموجودة بالقطاع الفلاحي، وتتوقف هذه الإضافة على مدى ما يحققه الاستثمار الزراعي من كفاءة، ويعرف أيضا بأنه دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة (الأرض والعمل ورأس المال) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة، وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد. ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن أي أكبر كمية من الربح. أما في الإنتاج الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد، ويتم الاستثمار الزراعي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل، غير أن مفهوم الاستثمار الزراعي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي. فقد اتجه الكثير من الاستثمارات الفلاحية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، المجمعات الزراعية، الصناعات الغذائية....)(سعاد و الطاهر ، 2020).

2.1.2.متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي:

إن متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي متعددة وتحتاج بعضها لأن تتوفر بشكل كمي والبعض الآخر بشكل نوعي. وتتمثل هذه المتطلبات في الموارد الطبيعة اللازمة للإنتاج النباتي والحيواني، والتي على أساسها يتم اختبار موقع المشروع الملائم بين الخيارات المتاحة وتحدد نوعية الإنتاج والتقنية المناسبة، مع تحديد كذلك متطلبات الخدمات المساندة ذات العلاقة بالإنتاج الفلاحي ويمكن حصر أهم المتطلبات في العناصر التالية(سهيلة ، 2019):

- **الأراضي الصالحة للفلاحة والعمالة:** يمثل تو فر الأراضي الصالحة للفلاحة والعمالة العنصر الأساسي للاستثمار الزراعي وذلك يعتمد على مدى توفر المياه ومعدلات هطول الأمطار. كما أن توفر العمالة الفلاحية في المناطق الريفية يسمح بالتقليل من تكاليف عنصر العمل في الإنتاج الفلاحي.

- **مصادر الثروة الحيوانية:** يعتبر توفر مصادر متنوعة من الثروة الحيوانية من متطلبات الاستثمار الزراعي، حيث توفر أعدادا هائلة من الثروة الحيوانات إضافة إلى وجود مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية التي يمكن تنميتها لتوفير المزيد من الأعلاف الحيوانية هذا فضلا عن إمكانية تربية الحيوان جنبا إلى جنبا مع الإنتاج النباتي.

- **اختبار موقع المشاريع الفلاحية:** أي اختبار موقع المشروعات الفلاحية من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الفلاحي بشتى مكوناته وكذا الجدوى الاقتصادية لجاذبية المستثمرين محليا وإقليميا ودوليا.

- **تحديد نوعية الإنتاج الفلاحي**: إن تحديد نوعية الإنتاج الفلاحي يعتبر من متطلبات الاستثمار الفلاحي، وهذا في إطار التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ضمن استراتيجياتها أو خططها التنموية المتوسطة والطويلة الأجل، مما يجعل عملية تحديد نوعية الإنتاج مرتبط بتحديد المشاريع الاستثمارية الفلاحية حسب المناطق المناسبة لهذه البيئات، وهو ما يُمكن من خلق توازن إقليمي في القطر الواحد.

- **تحديد التقنية الملائمة للإنتاج الفلاحي**: يعتبر استخدام التقنية الملائمة في الإنتاج الفلاحي من متطلبات الاستثمار الفلاحي، لأنها عملية متجددة وكذلك لمواكبة التطور المتسارع في إنتاج التقنية على المستوى العالمي، ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ومخصبات للأرض ومبيدات الحشرات وجدول زمني للفلاحة والنظافة والحصاد، بالإضافة إلى الآليات والمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **التمويل الفلاحي**: ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض والتي من شأنها أن تحقق ميزتين:

- **الميزة الأولى**: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين، والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.
- **الميزة الثانية**: تسهيل مصادر الحصول على القرض الفلاحي بعبدا عن كل الإجراءات البيروقراطية.

- **التسويق الفلاحي**: ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين واحتكار، ما من شأنه رفع الإنتاجية الفلاحية، و العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه،كما أن أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الفلاحي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

3.1.2.خصائص الاستثمار في القطاع الزراعي:

يمكن حصر أهم خصائص الاستثمار الفلاحي كما يلي(سعاد و الطاهر ، 2020):

- **الدورة المالية**: التدفق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة أي عند بيع المحصول فقط.
- **اختلاف السنة المالية في الفلاحة عن السنة المالية العادية**: وهو ما يخل بعمل المصارف والبنوك من وجه النظر المحاسبية وإعداد المزينات وتوقيت العوائد.
- **الدورة الزراعية**: إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الارض في سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوته.
- **المخاطرة**: ان دخول العوامل الطبيعية كمقيدات للتنبؤ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار الفلاحي.

صعوبة تقييم الاستثمار الفلاحي من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال حسابات مختلطة.

4.1.2.أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي:

إن الاستثمار في القطاع الفلاحي سيفتح آفاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والفلاحي وسيطور واقع هذا القطاع ويتيح فوائد متعددة أهمها(ايمان و رفيقة، 2021):

- المصدر الرئيسي لقطاع الفلاحة في التوظيف حيث يوفر فرص عمل جزء كبير من القوى العاملة لدينا، يشارك أكثر من 43% لدينا بشكل مباشر في القطاع الفلاحة بينما يعتمد 66% من سكان الريف.

- يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم اقتصاديا في توفير مدخلات القطاع الصناعي والتجاري أما اجتماعيا توفير الاحتياجات الغذائية للمجتمع والتي تعتبر من عوامل استقرار المجتمع.

- تساهم الفلاحة والتنمية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي، الذي أصبح يؤرق الحكومات لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تنويع الصادرات، ومنه تحسين مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذا تحقيق إيرادات مالية للبلد.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها توجيه معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات عالية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي (عمروش و كريمة، 2022).

2.2 الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

1.2.2.تعريف النمو الاقتصادي

عرف مصطلح النمو الاقتصادي عدة تعاريف، نذكر منها تعريف Adem Smith، الذي اعتبر النمو الاقتصادي بأنه التطور المرافق للتغيرات الهيكلة التي تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي، كما اعتبره (j.Muller) يمكن اعتبار النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة والمستقرة في متوسط نصيب دخل الفرد من الدخل الحقيقي، إذا النمو الاقتصادي يمثل التغير الإيجابي الحادث في حجم انتاج السلع والخدمات الاقتصاد ما خلال فترة معينة (بوشريط، 2021).

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي أو في اجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهو يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل موارده الى سلع، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومن استغلال هذه الطاقة.

لقد عرف النمو الاقتصادي من طرف العديد من الاقتصاديين، حيث عرفه A.Silemبأنه الزيادة المستمرة والحقيقة لمؤشر الأداء الاقتصادي(عثماني و بوحصان، 2013).

2.2.2.أنواعه

- **النمو الشامل**: وهو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي (أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لإزالة آثار التضخم)، حتى ولو ينعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد منه، وبعبارة أخرى يتميز هذا النوع في كون نمو الدخل الفردي ساكن.
- **النمو الكثيف**: يحقق من خلال زيادة السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعلى ذلك فان نصيب الفرد من الإنتاج الحقيقي (الدخل الحقيقي) وهو معيار النمو الاقتصادي الكثيف، حيث اذا كان معدل نمو انتاج دولة ما من السلع والخدمات يفوق معدل نمو السكان فإن ذلك يعني حدوث زيادة في نصيب الفرد ومن الدخل الحقيقي، والذي يعني بدوره تحسين في المستوى المعيشي للأفراد وهو يعني في المحصلة أن نمو اقتصاديا كثيفا قد حدث(الوليد ، 2018) .

3.2.2.قياس النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يعبر عن مدى التحسين الكمي والنوعي للمستوى المعيشي للأفراد، والقياس درجة النمو الاقتصاد ما، نعتمد على مستوى المحقق من الناتج الحقيقي أو مستوى الدخل الفردي الحقيقي(بوشريط، 2021):

- **الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي)**: ويمثل مجموعة ما تم انتاجه من السلع والخدمات النهائية داخل التراب الوطني مقيما بأسعار السوق خلال الفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ويمكن حسابه بإحدى الطرق الثلاثة التالية:

أ. طريقة الإنتاج: تعتمد هذه النظرة على قيمة الانتاج المحققة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتكون قيمة الناتج الاجمالي الخام ممثلة أساسا بمجموعة القيم المضافة لكل القطاعات أي.

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} VA_i$$

حيث: Via تمثل القيمة المضافة للقطاع iوهي عبارة عن قيمة الناتج النهائي محذوف منه قيمة الاستهلاكات الوسطية في كل قطاع

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ب. **طريقة الدخل:** وفي هذه الحالة تحسين قيمة الناتج الاجمالي على أساس عوائد عوامل الانتاج أو مجموعة المداخيل لكل الاعوان الاقتصاديين المتمثلة في كل من الأجور، الريع الأرباح والفوائد.

ج. **طريقة الإنفاق:** تعتمد هذه الطريقة في حساب الناتج الإجمالي الخام على جانب الانفاق على هذه السلع والخدمات المنتجة ويكون بذلك قيمة الناتج الاجمالي وهو حاصل جمع الانفاق على السلع والخدمات المحلية والمتمثل في الاستهلاك لإنفاق الاستثمار، الانفاق الحكومي وصافي التجارة الخارجية، فيكون لدينا:

$$PIB = C + I + G + X - M + VS$$

حيث: C تمثل الاستهلاك النهائي، I تمثل الانفاق الاستثماري، G تمثل الانفاق الحكومي، Xتمثل الصادرات M تمثل الواردات VS تمثل التغير في المخزون.

- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** ويمثل حجم السلع والخدمات المنتجة محليا، فهو عبارة عن مجموعة ما تم انتاجه من السلع والخدمات داخل التراب الوطني مقيما بالأسعار الثابتة (أسعار سنة الأساس) خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فهو عبارة عن الناتج الإجمالي الإسمي مقسوما على المستوى العام للأسعار، أو هو حاصل قسمة الناتج الاسمي على مكمش الناتج الاجمالي (déflateur du PIB) الاجمالي، فالناتج الحقيقي يستبعد اثارة التضخم وارتفاع الأسعار

- **الدخل الفردي الحقيقي:** يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي ويحسب بقسمة الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي على عدد السكان البلد ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية للفرد.

- **معدل النمو الاقتصادي (TS):** ويعبر عن التغير النسبي للناتج الاجمالي الحقيقي، كما يمكن حسابه بالتغير النسبي للناتج الإسمي ويحسب وفق لعلاقة التالية:

$$TC = \frac{PIB(t) - PIB(t-1)}{PIB(t-1)}$$

ويبقى الناتج الاجمالي المحلي الأكثر استخداما كمؤشر لنمو النشاط الاقتصادي للدول، رغم بعض الانتقادات الموجهة له باعتباره مؤشر كمي وليس نوعي، فهو لا يقيس تطورات الجانب الاجتماعي وظروف المعيشة لأفراد المجتمع.

4.2.2.أهمية النمو الاقتصادي

تكمن أهمية النمو الاقتصادي في قدرته على خلق الفرص الاقتصادية واتاحتها للجميع بما في ذلك الفقراء من خلال النمو المستدام، كما أن للنمو دور بالغا في:

- **الحد من الفقر:** فسرعة الحد من الفقر لا تعتمد فقط على معدل النمو الاقتصادي ولكن أيضا على كيفية توزيع ثمار النمو، أي كيفية تطور نصيب الفرد من الدخل أو تطور الانفاق الاستهلاكي، وأقرب مثال على ذلك ما حققته آسيا في الحد من الفقر مدفوعا بالنمو السريع، فقد صاحب 1% زيادة النمو بـ انخفاض معدل الفقر بنسبة 2 %تقريبا.

- **رفع مستوى معيشة لسكان وتضيق الفجوة:** فالعديد من الاقتصاديات لديها امكانات كبيرة لزيادة النمو الاقتصادي ولكنها غير مستغلة فعلى سبيل المثال، تصدرت النرويج مؤشر التنمية الشاملة لعام 2017، باعتبارها الاقتصاد الأكثر شمولا في العالم للسنة الثانية على التوالي، ففيها ثاني أعلى نصيب للفرد والناتج المحلي الإجمالي، ورابع اعلى انتاجية لعنصر العمل، وخامس اعلى معدل توظيف بين الاقتصادات المتقدمة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **تقاسم المنافع بين أفراد المجتمع بشكل أكثر عدالة:** حيث شهدت لدول النامية مثل الصين والهند خلال العقود الماضية ارتفاع معدلات عدم المساواة في توزيع الدخل في نفس الوقت الذي شهدت فيه اقتصاداتها معدلات نمو سريعة يودي ارتفاع معدلات عدم المساواة إلى تأكل الامكانيات البشرية ونقص الوظائف المتاحة في المجتمع وتقليل الاستثمار، تعريض التنمية الاقتصادية للخطر بل اثارة الصراع السياسي والاضطرابات.

3. واقع الاستثمار في القطاع الزراعي ضمن مؤشرات الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

توفر الجزائر لعدة موارد أرضية و مائية وبشرية ومالية كذلك الموقع الجغرافي كمحور الدول المغاربة والإفريقية وقربها من السوق الأوربية يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير كذلك العمل على امتصاص البطالة وتتمثل هذه الموارد فيما يلي(بوشلاغم و بوقرة، 2022):

1.3 موارد القطاع الزراعي:

1.1.3.المساحة الزراعية: للجزائر مساحة زراعية كلية تقدر بحوالي 44 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة في سنة 2017حوالي 80% من المساحة الزراعية الكلية، وهذا ما يوضح لنا رغبة الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث ان المساحة الصالحة للزراعة بلغت8،537 مليون هكتار خلال سنة 2017(الديوان الوطني للإحصائيات، 2020،ص33) وفي إطار استصلاح الأراضي تسعى الجزائر إلى تقوية ما يقدر ب 5 %من مجموع الأراضي الزراعية والتي هي في طريق التحول إلى اراضي خصبة قابلة للزراعة وهذا من تسعى الجزائر إلى تقوية ما يقدر ب 5 %من مجموع الأراضي الزراعية والتي هي في طريق التحول إلى اراضي خصبة قابلة للزراعة وهذا من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي.

2.1.3.الرأسمال الزراعي: حسب (Fao) يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الفلاحي بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، التكنولوجيا في مجال الزراعة والتجهيزات الفلاحية، وحجم الإنفاق في مجال استصلاح الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني حيث يلاحظ أن استهلاك رأسمال الزراعي بلغ 15.89 مليار دولار خلال 2014 والذي كانت قيمته 4.80 مليار دولار خلال سنة 2000 أي شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى سياسة الحكومة في التوجه الى الاعتماد على القطاع الفلاحي.

2.3 تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي:

تختلف نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحي من الناتج الاجمالي المحلي من دولة لأخرى، حيث نجد تطور كبير في هذا القطاع في البلاد التي تولي أهمية كبيرة على عكس الجزائر وبرغم من كل المجهودات المبذولة يبقى هذا القطاع بعيد عن تطلعات، والمنحنى البياني التالي يوضح تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة من الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل (1): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

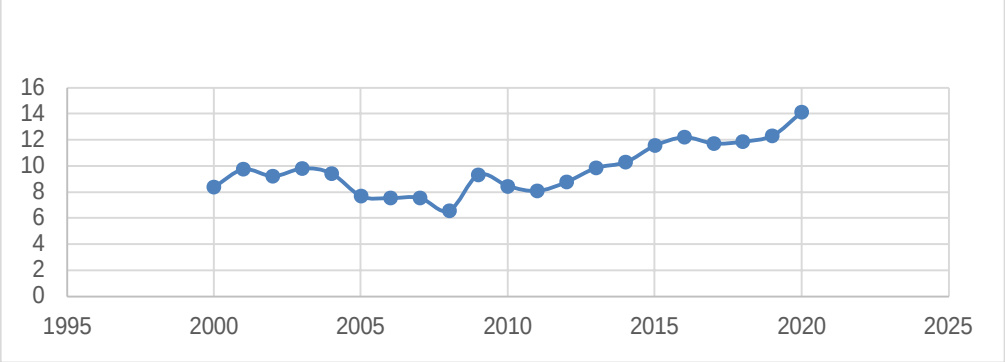

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي Data.albankaldawli.arg

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال المنحنى الموضح أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا في نسبة القيمة المضافة من 9.70% سنة 2001 إلى ما يقارب 14.10% سنة 2020 أي بارتفاع حوالي 5% وفي المقابل خلال نفس الفترة ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي من 5234.272 مليار دينار الى 21743.05 مليار دينار وهو ما يوضح لنا ارتفاع نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي أما بنسبة النمو في القطاع الفلاحي، و حسب الشكل (1) كانت أكثر تطور وهذا نتيجة جهود الحكومة في ترقية القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من السياسات ومختلف برامج التطوير الفلاحي وتجديد الريفي .

3.3.تطور نسبة مساهمة الاستثمار الفلاحي من الاستثمار الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

الجدول(01): تطور نسبة مساهمة الاستثمار الفلاحي من الاستثمار الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
نسبة الاستثمار الفلاحي/ الاستثمار الكلي%	18,03	17,68	15,4	16,7	18,92	16,39	16,13	15,28
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة الاستثمار الفلاحي من الاستثمار الكلي%	18,4	16,4	16,4	15,4	16,9	15,57	16,75	17,36
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الاستثمار الفلاحي من الاستثمار الكلي%	11,07	12,04	16,2	18,4	13,4	14,12	14,04	7,15
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الاستثمار الفلاحي من الاستثمار الكلي%	9,92	11,27	11,3	9,35	7,25	9,66	9,38	9,61

المصدر: قوانين المالية خلال الفترة (1990-2021)

ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي من الاستثمار الكلي سجلت ارتفاع نوعا ما خلال الفترة 1990 الى 2005 بحوالي 18.4 % و17.36 % لتسجل انخفاض بداية من سنة 2006 حيث انخفضت الى 11.7% لتواصل في الانخفاض الى 2021 وهذا راجع لانخفاض المستمر في اسعار المحروقات حيث وصلت إلى 9.6 مليار سنة 2021.% .

عرفت قيمة الاستثمار في القطاع الزراعي تطورا ايجابيا خلال فترة الدراسة ، حيث انتقل من 9.2 مليار سنة 1990 إلى 96.2 مليار دينار سنة 2005 أي بحوالي 10 أضعاف وهذا راجع إلى السياسة المتبعة من طرف الدولة التي ترمي إلى دفع عجلة التنمية في القطاع الزراعي من خلال تطبيق جملة من المخططات على رأسها مخطط التنمية الفلاحية الذي رصدت لفائدته مبالغ ضخمة لتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي حيث وصلت الى رقم قياسي بقيمة 392.44 سنة 2011 الى بحوالي 5 أضعاف عن سنة 2005 ويفسرها هذه الزيادة في قيمة الاستثمار الى ارتفاع اسعار البترول حيث وصل الى حوالي 143 دولار للبرميل سنة 2008 ، اما انخفاض قيمته ما بعد 2014 يعود إلى الانخفاض المسجل في اسعار المحروقات في الاسواق العالمية .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4.3.طور نسبة العاملون في قطاع الزراعة في الجزائر خلال الفترة 1991-2020(% من إجمالي المشتغلين)

الجدول (02): تطور نسبة العاملون في قطاع الزراعة في الجزائر خلال الفترة 1991-2020(% من إجمالي المشتغلين)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عدد العمال في القطاع الفلاحي	24,9	24,7	24,6	24,4	24,1	23,9	23,5	23,2	22,9	22,3
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد العمال في القطاع الفلاحي	21,7	21,7	21,7	20,1	18,5	17,1	15,6	14,3	13	11,9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد العمال في القطاع الفلاحي	10,8	10,7	10,6	10,5	10,4	10,3	10,2	9,88	9,6	13.8

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي Data.albankaldawli.arg

من بيانات يتضح لنا أن هناك تراجع كبير ومستمر في مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل، حيث نجد أن نسبة التشغيل سنة 1991 بلغت 24.9 % لتصل إلى 11.9 % سنة 2000 بتراجع قدر بحوالي 13.9%ليستمر هذا التراجع حيث وصل سنة 2019 الي حوالي 9.6 % ويعود هذا التراجع نتيجة هجرة القوة العاملة من هذا القطاع إلى قطاعات اقتصادية أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى الدخيل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية زيادة دخولهم.

5.3.تطور الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)

الجدول رقم (03): تطور الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الناتج المحلي خارج المحروقات	111315.9	132305.7	148837.2	171613.3	201093.1	226052.5	257498.2	267249.9
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الناتج المحلي خارج المحروقات	295014.2	347754.6	429194.4	625887.5	824293.3	942326.6	1250057	1499432
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج المحلي خارج المحروقات	1819614	1941182	2192269	2347254	2507199	2783185	3045740	3383432
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي خارج المحروقات	3829293	4209106	4619408	5263578	6046149	6858946	7811206	9346029
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي خارج المحروقات	10672317	11675815	12547295	13578433	14489022	14876110	15701260	1634100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، **Office National des statistiques**

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

سجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة وهذا الارتفاع المسجل يرجع الى أزمة النفط المسجلة سنة 1986 والتي امتدت أثارها السلبية إلى بداية التسعينات ،وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الايرادات النفطية التي أدت الى تعرض الاقتصاد الجزائري الى عدت أزمات ، وهذا ما جعل الدولة تتبع سياسة ترمي الى تخفيف الاعتماد على المحروقات وهذا ما يفسره الارتفاع المستمر في قيمة الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات إلا أنه هذا الارتفاع يبقى ضئيل جدا مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر عليها الاقتصاد الجزائر خاصا في القطاع الزراعي .

4. الدراسة القياسية لمدى مساهمة الاستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980-2021).

1.4.المنهجية المتبعة وبناء نموذج الدراسة:

بغرض القيام بدراسة اقتصادية لدور الاستثمار في القطاع الزراعي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2021)، فإننا نعتمد على نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي ونسبة الانتاج الفلاحي كأهم المؤشرات لشرح وتفسير الظاهرة، حيث نتوقع وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والاستثمار في القطاع الزراعي والانتاج الفلاحي ونقتصر على هذه المتغيرات التفسيري، واعتماد نموذج (ARDL) على الابطاء متغيرات النموذج

وكمنهج للعمل فإننا في البداية ندرس استقراريه السلاسل الزمنية وفق لعديد من الاختبارات القبلية التي تمكننا من الكشف على درجة التكامل متغيرات النموذج وعندئذ يمكننا تحديد نوع النموذج الأمثل للبيانات المدروسة والتأكد من صلاحية النموذج المقدر يكون وفقا العديد من الاختبارات الاحصائية البعدية، كما أننا نعتمد في دراستنا هذه على قاعدة البيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS). والبنك الدولي في جلب بيانات المتغيرات يمكن صياغة النموذج على شكل المقترح للتقدير على النحو التالي:

$$GDP_t = ß_0 + ß_1 NVG_t + ß_2 PBG_t + Ɛ_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن: GDP وNVG وPBG تمثل على التوالي نمو الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي من الاستثمار الكلي، نسبة الانتاج الفلاحي.

2.4.منهجية التكامل المشترك باستعمال نماذج (ARDL):

تعتبر نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أو المبطئة (ARDL) هي الأسلوب الأكثر تطور والمقاربة الأكثر حداثة في معالجة النماذج المبنية على السلاسل الزمنية ، ولقد تم تطور هذا الأسلوب لتجاوز المشاكل التي واجهت نماذج التكامل المشترك (VECM)وتصحيح الخطأ لجهونسن (JOHONSEN) أو طريقة اختبار الخطوتين الذي وضعه (ENGLE AND GRANGER)، ونذكر منها مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية ودرجة استقرارها الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة (ARDL) وهو الخيار الأفضل لان هذا الأسلوب لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة بإضافة الى ذلك فقد لاحظ (KERMES ET AL ;1992)أنه في حالة صغر حجم العينة فإنه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة وأن استقرار السلاسل الزمنية يؤدي إلى انخفاض معنوية مقدرات المعالم ، غير أن اسلوب (ARDL) يتمتع بخصائص أحسن في حالة السلاسل الزمنية القصيرة تمنحنا مقدرات أفضل مقاربة بطريقة التقدير الأخرى

وكانت بداية الأبحاث في هذا الاسلوب عام 1999 على يد الباحث الأمريكي من أصول إيرانية باسيران (PESARAN) وساعده، في ذلك الباحث (SHANI) شان ليكتمل البحث في هذا الاسلوب (ARDL)، وبالطريقة التي نستعملها الأن عام

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2001، وعلى أساس أن هذا الاسلوب يعتمد على اختبار حدود لارتباط الذاتي المتباطئ لتوزيع في النموذج (AutoregressiveDistributed Lag) يمكننا تسمية الطريقة اختبارات الحدود (Test Méthodologie Bonds)(سالت، شيبوط، و العقاب، 2018).

3.4.نتائج الدراسة التطبيقية:

قبل الشروع في الدراسة القياسية وحتى يصير البحث منهجيا، فإننا في بدية ندرس خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج نكشف عن درجات التكامل.

1.3.4.دراسة استقراريه متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار الاستجرارية المتغيرات ب استخدامADFوPP

المتغيرات	النموذج	اختبارADF		اختبارPP	
		عند المستوي	الفرق الاول	عند المستوي	الفرق الاول
		T-statistique Prob	T-statistique Prob	T-statistique Prob	T-statistique Prob
GDP	3	-1.6471 (0.0933)	****	-4.4651 (0.00009)	****
	2	-4.3589 (0.0012)	****	-4.4412 (0.0053)	****
	1	-4.3263 (0.0072)	****	-2.4599 (0.0015)	****
NVG	3	-0.7839 (0.3704)	-6.1317 (0.0000)	-2.1314 (0.2339)	-8.0708 (0.0000)
	2	-2.4475 (0.3511)	-6.2506 (0.0000)	-2.3153 (0.4167)	-16.9147 (0.0000)
	1	-2.1219 (0.2374)	-6.0459 (0.0000)	-0.7449 (0.3875)	-8.1120 (0.0000)
PBG	3	0.7408 (0.8704)	-7.1138 (0.0000)	-3.2914 (0.0218)	-9.6691 (0.0000)
	2	-1.6316 (0.76185)	-7.1569 (0.0000)	-3.5011 (0.05211)	-9.4811 (0.0000)
	1	-1.6152 (0.4654)	-7.2163 (0.0000)	0.6430 (0.8512)	-9.6026 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

غالبا ما تتميز السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرارية مما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بزمن لذلك من الضروري اختبار استقراريه السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها، ومن أجل القيام بهذه الخطوة نعمد الي إخضاع السلسلة الزمنية محل الدراسة لاختبارين من أهم الاختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في الدراسة استقراريه السلسلة وهما اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، حيث أننا نتبع إمكانية وجود جذر الوحدة ضمن السلاسل المدروسة. وبعد أجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الاحصائية المحسوبة لجذر الوحدة والاحتمال المرافق لها، ونلخص النتائج في الجدول(2).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

عند تفحص نتائج الجدول علاه نلاحظ أن متغيرة (NVG) و (PBG)في المستوي الاصلي تملك جذر وحدة على الاقل في أحد النماذج الثلاثة وحتى عند مستوي معنوية 10%بإستعمال لاختبار (ADF) و(PP)بالتالي فهي ليست مستقرة .وعند إخضاعها لفرق الأول فإنها تصبح مستقرة وعند مستوي معنوية 1 %فقط بسب عدم امتلاكها جذر وحدة في النماذج الثلاثة ودرجة التكامل(1)I.لكن بنسبة المتغيرة (GDP) فإنها مستقرة في المستوي معنوي 5% بسب عدم امتلاكها لجذر الوحدة في النماذج الثلاثة وحتى عند مستوي معنوية 10%بإستعمال لاختبار (ADF) و(PP)بالتالي فهي مستقرة ودرجة تكامل(0)I، وعليه فإننا نكون أمام أمكانية حدوث حالة للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وللتحقيق من ذلك نستخدم أسلوب اختبارات الحدود (Bounds test)

2.3.4.اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test):

لاستخدام منهجية الحدود نقوم أولا بتحديد طول الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على معيار (AIC)، وتشير النتائج إلى أن طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي ARDL (1.1.2)حسب معيار (AIC)، والذي أدناه القيمة انظر الملحق (1)، الخطوة التالية تتمثل في اختبار مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والاستثمار في القطاع الزراعي والانتاج الفلاحي عن طريق اختبار الحدود، ونتيجة التطبيق اختبار الحدود على هذا النموذج مسجلة في الجدول (3).

إن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار والمرافقة لفرض العدم (Fstat=5.10) أكبر من الحد الأدنى الاكبر للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية الحد الأدنى من 1%5% 10% وذلك بالاعتماد على الجدول (3)والتي اقترحها من Pesaran .(2001) عند مستويات معنوية1 5% % 10%. وعليه يمكننا رفض فرضية العدم والتأكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية الاستثمار في القطاع الزراعي والانتاج الفلاحي، نحو المتغيرة التابع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3.3.4.تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:

إن نتيجة تقدير (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل القصير موضحة في الجدول (4)، إن معامل تصحيح الخطأ ($\lambda = -0.66$) ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوي معنوية % 1 وبإشارة سالبة ويكون عندئذ نموذج تصحيح الخطأ مقبول ، وعليه يمكننا القول أن 66% من أخطأ الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من أجل العودة إلى وضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن سرعة العودة إلى وضع التوازن ، وهذه النتيجة توحي بأن معدلات لاستثمار في القطاع الزراعي والانتاج الفلاحي والنمو الاقتصادي متكاملة تكاملا مشترك ولها علاقة توازنيه في الأجل الطويل .

أما فيما يخص معلمات الأجل القصير، فإن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتأثر وبشكل عكسي (إشارة سالبة) بحجم الانتاج الفلاحي وبمعامل قدره0.5845، أي زيادة حجم الإنتاج بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع مستوى النمو الاقتصادي بـ 58.45%، اما فيما يخص الاستثمار في القطاع الزراعي فهو يتأثر بشكل طردي (إشارة موجبة) بحجم استثمار وبمعامل قدره 0.166، أي زيادة حجم الاستثمار في القطاع الزراعي بوحدة واحدة يودي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي بـ 16.66%.

4.3.4.تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل:

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج فإن الجدول (5) يلخص نتيجة التقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل الطويل.

بالنسبة لمعلمات الأجل الطويل فهي مقبولة نوعا ما وذات معنوية إحصائية عند مستوي معنوية 10% وبالتالي معدلات التنويع الاقتصادي في الجزائر تتأثر وبشكل سالب بحجم الاستثمار الفلاحي وبمعامل قدره 0.39، وعلى اساس المعامل السابق فإن الاستثمار

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الفلاحي أثر بشكل سالب على الناتج المحلي الإجمالي، في المدى البعيد زيادة حجم الاستثمار الفلاحي تؤدي تراجع في الناتج المحلي الإجمالي.

5.3.4.الاختبارات التشخصية لنموذج (ARDL)المقدر:

هناك العديد من الاختبارات التي وجب علينا القيام من أجل دراسة بواقي النموذج، نختبر أنها مستقلة عن بعض وذات تباين ثابت وتمثل تشويش أبيض يخضع لتوزيع الطبيعي.

6.3.4.اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM-test):

يشير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء اختبار (LM-test) الى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء حيث أن Prob chi – square(2) =0.7916 وهي أكبر من المستوي المعنوية عند (5) أي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار والملحق (3) يوضح ذلك.

7.3.4.اختبار عدم ثبات التباين اختبار (ARCH):

يشير اختبار عدم ثابت التباين أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثابت التباين حيث أن Probchi – square(1) =0.6502 وهي أكبر من المستوي المعنوية عند (5) أي قبول فرضية العدم القائلة عدم وجود مشكلة ثبات التباين لبواقي النموذج والملحق (3) يوضح ذلك.

8.3.4.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera):

نقوم باختبار (Jarque-Bera) من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، فكانت نتيجة الاختبار Jarque-Bera=1.752والقيمة المعنوية brob=0.476 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص أن البواقي تخضع لتوزيع الطبيعي. كما هو موضح في الملحق (3).

9.3.4.دراسة استقراريه معالم النموذج:

يتمثل الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأجل الطويل والأمد القصير في خلو النموذج من جود أي تغيرات هيكلية خلال فترة الدراسة، ولتحقيق ذلك سيتم استخدام اختبارين هما إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of square) ونتيجة هذين الاختبارين مسجلة في الجدول(4)

يتضح من خلال الشكل (2) بقاء احصائية هذين الاختبارين (cusum) و(cusum of square) داخل مجال الثقة لكل العينات المعتمدة، وعليه يمكن التأكيد على عدم حصول أي تغير هيكلي ضمن النموذج وأن معالم النموذج تمتاز بالأستقرارية خلال كل فترة الدراسة، كما أن معلمات الأجل القصير والطويل تمتاز بانسجام.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حول دور الاستثمار في القطاع الزراعي في تعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يتضح لنا أنه أصبح من الضروري إعادة النظر في القطاع الفلاحي كونه خيار استراتيجيا، حيث أن الجزائر تتوفر على مقومات فلاحية متعددة تؤهلها بأن تكون قطبا فلاحيا بامتياز إلا أن عدم تثمينها جعل القطاع الفلاحي ضعيف نوعا ما، إضافة إلا غياب الوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة.

وفي إطار نمذجة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2021) اقترحنا نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي والانتاج الفلاحي كمتغيرات تفسيرية للظاهرة المدروسة ، وكان من الضروري دراسة استقراريه السلاسل الزمنية قبل البدء في عملية النمذجة، تم

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التأكد من أنها متكاملة من الدرجة الاولى مما يسمح لنا بتطبيق إختبار منهجية الحدود وعندئذ اتضح اننا في حالة تكامل مشترك في الأجل الطويل والنموذج (ARDL) هو المقاربة الأفضل، وباعتماد على معيار AIC تما قبول النموذج ARDL (1.1.2) ، أما بنسبة لاختبارات البواقي اتضح أنها تشويش أبيض تتبع التوزيع الطبيعي ،كما أن معالم النموذج منسجمة في الأجل الطويل.

1.5.نتائج الدراسة:

- رغم كل البرامج التنموية التي مست القطاع الفلاحي إلا أن هناك ضعف في أداءه وعدم قدرته على تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي مقبولة نوعا ما خلال فترة الدراسة مقارنة بالقطاعات الاخرى، ورغم ذلك تبقى غير كافية لو أخذنا بعين الاعتبار الامكانيات المتاحة.
- اعتماد الاستثمار الفلاحي كخيار استراتيجي فعال ذات رؤى بعيدة لدفع الاقتصاد الجزائري نحو التنويع خارج قطاع المحروقات بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.
- من الناحية القياسية فإن موقع الاستثمار الفلاحي ضمن المؤشرات الاقتصادية يساهم بنسبة ضعيفة في تحقيق متطلبات النمو الاقتصادي، حيث النتائج لا تتماشى مع استراتيجيات التنموية المتخذة من طرف الحكومة.

2.5. توصيات والاقتراحات:

- ضرورة التشجيع على الاستثمار في القطاع الزراعي لبناء استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- انشاء مرصد وطني يهتم بالقطاع الزراعي من جميع النواحي
- ضرورة التشجيع والاهتمام بالفلاح الحقيقي من جميع النواحي في جميع المراحل زيادة على المرافقة الميدانية.
- منح الإنتاج المحلي في بعض المنتوجات الفلاحية الأولوية على المستورد لتشجيع المنتجين.
- تسهيل الاستثمار الزراعي ومحاربة البيروقراطية لتحسين مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي.
- ضرورة تشجيع وجذب رؤوس الاموال للاستثمار في القطاع الزراعي وخلق قنوات الاتصال خاصة مع الصناعات الغذائية.
- الاستفادة من المزيد من التربصات، والملتقيات الدولية والبرامج التكوينية لتحسين وحل مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

- انيسة عثماني، و لامية بوحصان. (2013). دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر. المجلة الجزائرية للدراسات المالية ولمعرفية، 03(01)، 65-43.
- شيخاوي سهيلة . (05-06 11, 2019). دور الاستثمار الزراعي في تنمية الاقتصاد الزراعي بالجزائر دراسة قياسية لفترة (1995-2016)ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ تنمية الاقتصاد الزراعي والريفي كآلية لتنويع الاقتصادي بالجزائر (الواقع وأفاق والتحديات). 04. الجزائر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- عمروش بوشلاغم، و كريمة بوقرة. (2022). أثر مساهمة القطاع الفلاحي في اتنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية بستخدام نموذج الانحدار الذاتي (2000-2022). *مجلة الدراسات الاقتصادية، 09*(01)، 30.
- قسوم ميساوي الوليد . (2018). أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر (1993-2016) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. 36. جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
- كروشة ايمان، و سباغ رفيقة. (2021). واقع ومتطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية مستدامة. *مجلة دفاتر اقتصادية، 17*(02)، 278.
- كمال بوشريط. (2021). أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 2000-2019. *مجلة الابداع، 11*(03)، 141-156.
- مزلف سعاد ، و شليحي الطاهر . (2020). قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الانتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL. *مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 06*(01)، 242-243.
- بيانات البنك الدولي Data.albankaldawli.arg
- بيانات الديوان الوطني للإحصاء Office National des statistiques.
- قوانين المالية من لفترة (1990-2021).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7. ملاحق:

الملحق رقم (1): طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج

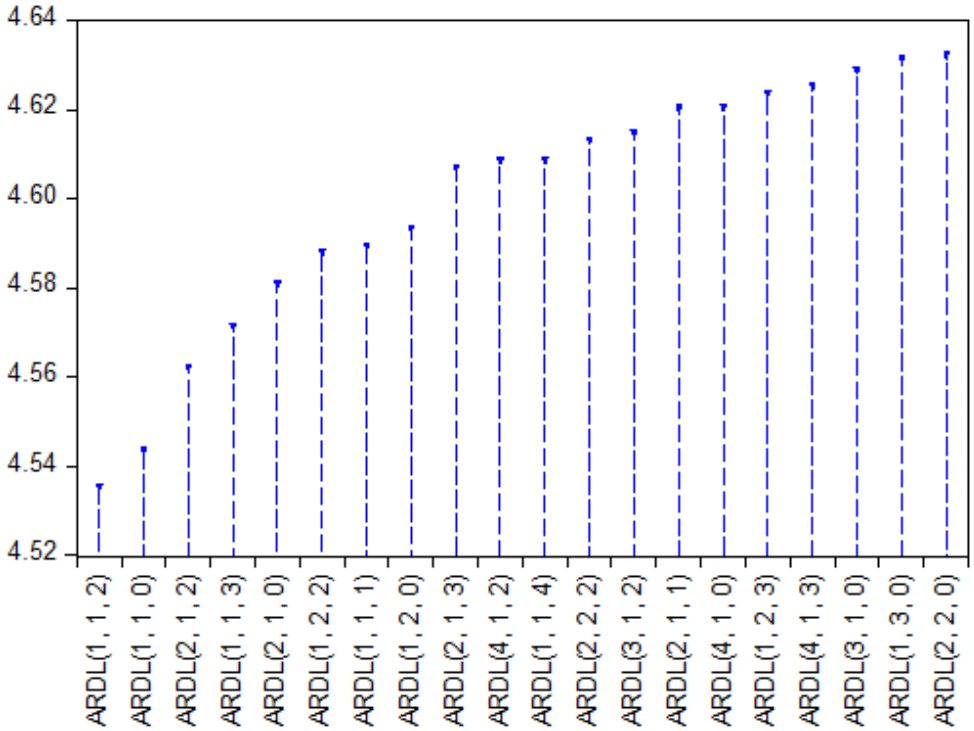

الملحق رقم (2) : اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test):

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.104985	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
			Finite Sample: n=40	
Actual Sample Size	40			
		10%	2.835	3.585
		5%	3.435	4.26
		1%	4.77	5.855

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.196189	Prob. F(1,37)	0.6604
Obs*R-squared	0.205703	Prob. Chi-Square(1)	0.6502

الملحق رقم (03): اختبارات بواقي النموذج

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.643352	Prob. F(27,12)	0.1839
Obs*R-squared	31.48491	Prob. Chi-Square(27)	0.2517
Scaled explained SS	10.45074	Prob. Chi-Square(27)	0.9982

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.183227	Prob. F(2,31)	0.8335
Obs*R-squared	0.467319	Prob. Chi-Square(2)	0.7916

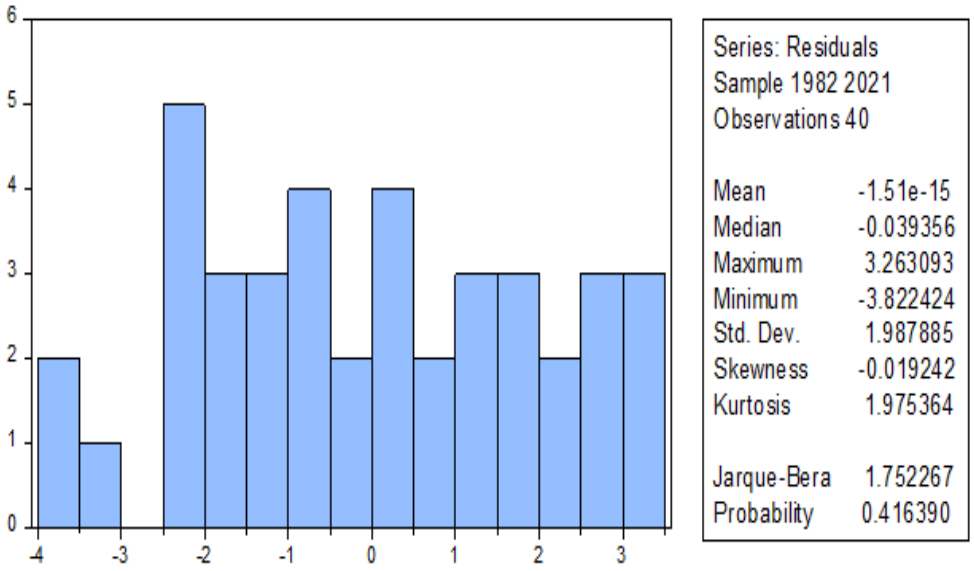

الملحق رقم (4): دراسة استقراريه النموذج

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

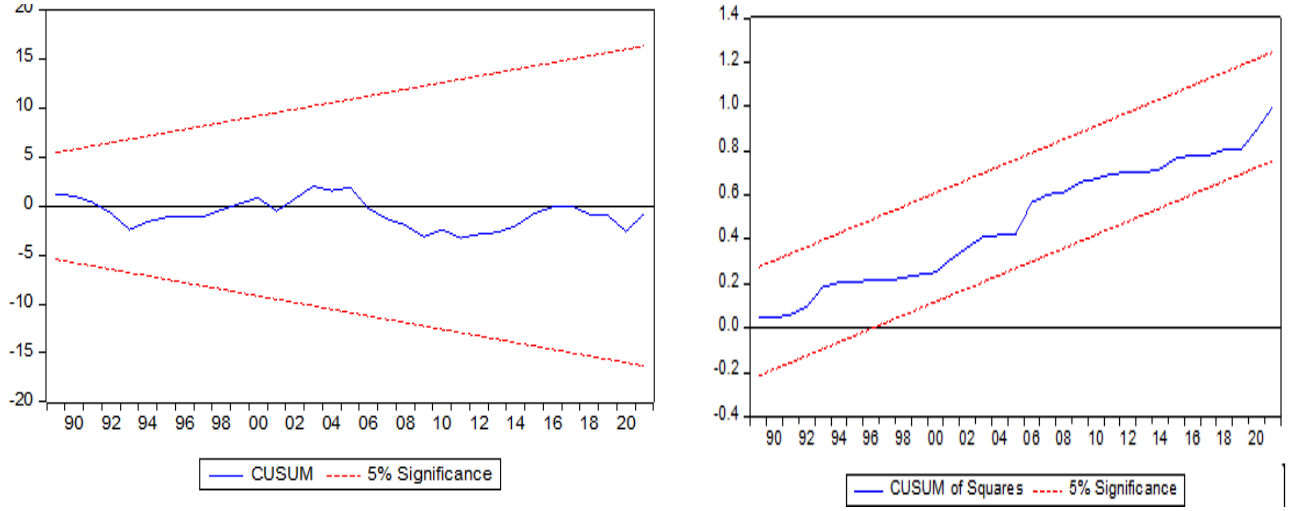

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)